

الظواهر الاجتماعية والأمنية السلبية وانعكاساتها على التنمية: المخدرات والعمالة الوافدة نموذجاً

صالح بن رميح الرميح

أستاذ علم الاجتماع، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود

الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ٢٨/١٠/١٤٣٢هـ؛ وقبل للنشر في ٢٠/٥/١٤٣٣هـ)

ملخص البحث. سعت هذه الدراسة إلى مناقشة انعكاسات الظواهر الاجتماعية والأمنية السلبية على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السعودي، وذلك من خلال تناول ظاهرتين محددتين في هذا الصدد، وهما ظاهرة المخدرات، وظاهرة العمالة الوافدة. ويرجع اختيار هاتين الظاهرتين على وجه الخصوص لكونهما يشتركان في طبيعة التأثيرات السلبية الناجمة عن كليهما، لاسيما فيما يتعلق بعملية التنمية والتأثير على الاقتصاد الوطني من جوانب متعددة.

موضوع الدراسة

الرفاهية الاجتماعية، وزيادة الناتج الوطني عن طريق أحداث التغيرات الهيكلية الشاملة في البناء الاجتماعي والكيان الإنتاجي، وفي الأساليب الفنية للإنتاج وأوضاعه التنظيمية، فضلاً عن تغيير نمط توزيع الاستخدامات المختلفة للموارد على مختلف قطاعات الإنتاج. والتنمية تتطلب إعداد وتخطيط، وتستهدف ازدياد الدخل القومي الحقيقي، والذي لا بد وأن يستمر حدوثه عاماً بعد عام بحيث يتخذ اتجاهها تصاعدياً.

إن التنمية الشاملة تهدف لاستثمار الموارد المتاحة للمجتمع، بغرض زيادة الناتج الوطني للمجتمع، وذلك عن طريق السياسات والبرامج والمشاريع التنموية (الاقتصادية والاجتماعية) لزيادة الدخل الوطني الحقيقي وتحقيق الرفاهية للمجتمع. فالتنمية الشاملة تمثل المشاريع والبرامج والجهود الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية، وزيادة

كالمجتمع السعودي أدت إلى ظهور بعض الظواهر والمشاكل الاجتماعية، وحدوث بعض الاختلافات في نظام القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، والضغوطات النفسية التي لم تكن مألوفة، مثل الصراع بين القديم والحديث، والتفكك الأسري، والرغبة في الثراء السريع، وظهور النزوع إلى الاستقلالية والفردية، ودخول ثقافات مختلفة في المجتمع بسبب تنوع العمالة الوافدة، والاتصال الثقافي، وتراجع مظاهر الضبط غير الرسمي (العرف، التقاليد، العادات، القيم الروحية) وغير ذلك من الظواهر المصاحبة للتغير الاجتماعي السريع، وقد انعكست كل هذه المشاكل على المجتمع وأفراده وهي التي يُعول عليها في القادم من الأيام في دفع عجلة التنمية والمشاركة بفعالية بها. فالمواطن في ظل تلك المعطيات وجد نفسه في موقع يتطلب سياسات اجتماعية لحمايته ورعايته وتحقيق أمنة من خلال معالجة تلك الظواهر السلبية المصاحبة والمعيقة لعملية التنمية الشاملة في تحقيق أهدافها.

إن عملية التنمية الشاملة والمتسارعة حققت نقلة نوعية من التقدم والتحضر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرائية وقد تركت آثاراً إيجابية واضحة وملموسة على البنية المجتمعية والشخصية في جوانب متعددة، إلا أنه ترتب عليها من جهة أخرى بروز العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية الأمنية السلبية مثل تعاطي المخدرات، ومشاكل العمالة الوافدة التي تبقي بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث، لما تشكله من خطورة أمنية، لاسيما من ناحية علاقتها بعملية التنمية الشاملة، فالأمن

والتنمية الشاملة مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل ايجابي في بناء مجتمعتها، وتوحيد جهود الأهالي مع الدولة، و المساهمة في تقدم وتطور المجتمع. ومن هذا فعملية التنمية أيا كانت صورتها اجتماعية أو اقتصادية في الغالب تعتمد على عنصرين أساسيين هما:

(أ) تقديم الخدمات الفنية والمادية من الحكومة أو الهيئات الدولية أو الأهلية، لتشجيع هذه الجهود وإنجاحها.

(ب) مساهمة الأهالي بأنشطتهم الجماعية والفردية في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم بصورة إيجابية (الهواري وآخرون، ١٩٩٨م: ١٣٠).

وفي العقود الأربعة الماضية، أي منذ العام ١٩٧٠م وحتى الآن حصل في المجتمع العربي السعودي تغيرات اجتماعية واقتصادية متلاحقة بسبب الخطط التنموية الشاملة والطموحة، وقد طالت هذه التغيرات جميع مجالات المجتمع بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتركيبة السكانية، ولقد هيأت هذه التغيرات الاجتماعية والتحول الحضرية الضخمة السياق الملائم والنشاط اللازم لحدوث التغيرات والتحويلات الحضرية التي نجمت عنها وصاحبته. ومن وجهة نظرنا فإن هذه التغيرات ارتبطت بحدوث تغيرات اجتماعية كبيرة وتحويلات حضرية، وما يستتبع ذلك من تعقيدات وتشابك في ظروف الحياة وسبل العيش خاصة في مجتمع

وكذلك ظاهرة العمالة الوافدة وتأثيراتها السلبية والحجم المتزايد لهذه العمالة، مما يشكل خطورة بعيدة المدى على مسيرة التنمية والمستقبل الأمني والاستقرار الاجتماعي.

مشكلة الدراسة وأهدافها

إن مسيرة عملية التنمية خلال العقود الأربعة الماضية (١٩٧٠-٢٠١٠م) في المملكة العربية السعودية سوف تظل من النماذج التنموية الجيدة، وذلك بفضل الطفرة الاقتصادية، والاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تمر به البلاد ونتيجة للانتعاش الاقتصادي، والإنفاق الحكومي الكبير على المشاريع والبرامج الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في البلاد مما أسفر عنه إيجابيات على قطاعات المجتمع وفئاته، و ظهور آثاره الإيجابية في الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها من القطاعات الأخرى، إلا أن هناك بعض الإشكاليات التي أصبحت تواجه عملية التنمية في المجتمع السعودي، لاسيما فيما يتعلق بأبعادها: الأمنية الاجتماعية مثل ظاهرة المخدرات ومشاكل العمالة الوافدة على البلاد، ولذا تحددت مشكلة الدراسة "بالظواهر الاجتماعية والأمنية السلبية وانعكاساتها على التنمية: المخدرات والعمالة الوافدة أنموذجاً".

والدراسة تسعى لتحقيق الهدفين التاليين وهما:

- ١- محاولة التعرف على انعكاسات ظاهرة المخدرات على أمن وتنميته المجتمع المنتشرة فيه.
- ٢- محاولة التعرف على انعكاسات ظاهرة العمالة الوافدة على أمن وتنمية المجتمع المنتشرة فيه.

ركيزة أساسية وقاعدة هامة تستند عليها حياة الناس ومعاشهم، وتسعى لتوفيره الدول والمجتمعات، ويرتبط ما يطمح إليه المجتمع من تنمية شاملة وازدهار، بقدر ما يتحقق في أرائه من نعمة الأمن، ويستشعر الناس قيمة الأمن كلما حلت المشاكل والظواهر السلبية التي تعيق نهضته ونموه واستقراره.

والدراسة سوف تركز على البحث في محورين أساسيين:

- المحور الأول: ظاهرة المخدرات وانعكاساتها على التنمية في المجتمع العربي السعودي.
 - المحور الثاني: ظاهرة العمالة الوافدة وانعكاساتها على التنمية في المجتمع العربي السعودي.
- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تبحثه، ألا وهو مناقشة انعكاسات الظواهر الاجتماعية والأمنية السلبية على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال تناول ظاهرتين محددين في هذا الصدد، وهما ظاهرة المخدرات، وظاهرة العمالة الوافدة، ويرجع اختيار هاتين الظاهرتين على وجه الخصوص لكونهما يشتركان في طبيعة التأثيرات السلبية الناجمة عن كليهما، لاسيما فيما يتعلق بعملية التنمية والتأثير على الاقتصاد الوطني من جوانب متعددة. فظاهرة المخدرات تعد واحدة من المشكلات الاجتماعية، التي تهدد الأمن الاجتماعي للمجتمع وتعيق عملية التنمية الشاملة، لانعكاساتها السلبية على متعاطيها ومروجيها، وأسرها، ومجتمعاتهم المحلية، والمجتمع.

الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال (عارف، د.ت).

(ب) مفهوم المخدرات

ينطلق الباحث في معالجته للموضوع الحالي في تعريف المخدرات في ضوء ما حددته المادة الثالثة من نظام منع الاتجار بالمواد المخدرة واستعمالها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٣١٨) في ١٣٥٣/٤/٩هـ، والمواد التي تشملها أحكام هذا النظام من المواد المخدرة وتشمل: (الأفيون الخام - الأفيون الطبي - الأفيون المستحضر - المورفين والكودايين والديونين والهيروين وأشبه القلويات الأخرى للأفيون، وجميع أملاح هذه المستحضرات ومشتقاتها - كل المستحضرات الرسمية التي تباع في الصيدليات وغير الرسمية المحتوية على اثنين في الألف من المورفين أو الديونين، وواحد في الألف من الهيروين، وعلى ثمانية في الألف من الكودائين أو أية نسبة تزيد على ذلك - الكوكا - الكوكاين الخام - الكوكاين وأملاحه، والنوكائين ومشتقاتها وكل المستحضرات والمركبات المشتملة على واحد في الألف من الكوكاين والنوكائين فما فوق - الأيكونين - القنب الهندي) (العتيبي، ١٤٢٦هـ).

(ج) مفهوم العمالة الوافدة

يشير مفهوم العمالة الوافدة في هذه الدراسة إلى هؤلاء الأفراد من غير السعوديين الذين دخلوا إلى الأراضي السعودية بطريقة نظامية أي بتأشيرة دخول من إحدى ممثليات المملكة العربية السعودية في الخارج، أو بطريقة غير نظامية، بقصد العمل وذلك عبر موانئ المملكة الجوية أو البحرية أو البرية (العتيبي، ١٤٢٦هـ).

مفاهيم الدراسة

(أ) مفهوم التنمية

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكت عبر الزمن في هذا المجال (أبو زنت و غنيم، ٢٠٠٦).

والتنمية عبارة عن عملية تسعى لتحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن. والتنمية تحتاج إلى دفعات قوية مستمرة ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، وشمولية التنمية لا تعني جانباً واحداً فقط كالجانب الاقتصادي أو السياسي، وإنما تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغييرات كيفية وكمية عميقة وشاملة، واصطلاح التنمية يشير إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

وينطلق الباحث في معالجته لإشكالية البحث الراهن من النظر لمفهوم التنمية كمفهوم شامل يستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال

(د) مفهوم الظاهرة الاجتماعية

هي حالة أو مشكلة، يراها غالبية الأفراد، بما في ذلك ذوو النفوذ الاجتماعي، وفي زمن ومكان محددين، انحرافاً عن قيم ومعايير اجتماعية، يحترمها ويقدها ويخضع لها أفراد المجتمع، وتتحكم في جوانب من أنماط السلوك، كما تتضمن العناصر التالية:

- ١- إنها تشكل قضية مهمة ومزمنة للجماعة أو المجتمع.
- ٢- تصور ووعي مجموعة كبيرة من الناس، أو عدد من المهتمين اجتماعياً بوجودها.
- ٣- أنها تمثل انحرافاً عما هو معياري ثقافياً، وأنها تمثل واقعا لا يتفق مع مثل المجتمع أو ما هو متوقع.
- ٤- انه يمكن مواجهة الظاهرة ومحاولة حلها (عثمان ٢٠٠٧م: ٣٠٠).

وفي هذه الدراسة يقصد بالظواهر الاجتماعية الأمنية السلبية ظاهرتي (العمالة الوافدة، والمخدرات).

الإجراءات المنهجية للدراسة

اعتمدت تلك الدراسة في إجراءاتها المنهجية على استخدام منهج المسح المكتبي في جمع البيانات والإحصاءات، مع دراسة للأدبيات العلمية حول الحلول والمقترحات العملية لبعض الظواهر الاجتماعية والأمنية السلبية الناجمة عن مشكلة (المخدرات والعمالة الوافدة) وانعكاساتها السلبية على التنمية بالمجتمع العربي السعودي.

المحور الأول: ظاهرة المخدرات وانعكاساتها على التنمية في المجتمع العربي السعودي

إن ظاهرة المخدرات وتعاطيها تعد إحدى المشكلات والظواهر الإجرامية التي زاد حجمها بشكل واضح

خلال العقود القليلة الماضية لتشمل كافة المجتمعات البشرية الصغيرة منها والكبيرة دون استثناء، الأمر الذي من شأنه ينبغي على مؤسسات المجتمع عمل كافة الإجراءات الوقائية والاحترازية للتصدي لهذه الظاهرة المرضية الخطيرة (الرويس، ١٤٢٩هـ). وللتدليل على خطورة إدمان المخدرات فإن بعض الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة تشير إلى مدى استفحال هذه الظاهرة حول العالم، فقد بلغ عدد الوفيات نتيجة إدمان المخدرات في الولايات المتحدة (١٩,١٠٢) حالة وفاة سنوياً، أي (١,٥٩١) حالة شهرياً، و(٣٦٧) في الأسبوع، و(٥٢) حالة في اليوم الواحد، و(٢) في كل ساعة، وثبت أن "الماريجوانا" هي المخدر الأكثر استعمالاً، ففي عام ٢٠٠١ استخدمه (٧٩٪) من متعاطي المخدرات في الولايات المتحدة، وفي عام ٢٠٠١ كان ما يقرب من (١٥,٩٠٠,٠٠٠) أمريكياً ممن يتعاطون المخدرات تنحصر أعمارهم بين (١٢) سنة فأكثر، وهذا يعني أن (٧,١٪) من الأمريكيين يتعاطون المخدرات، أي أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الإدمان على المخدرات بلغ (١٤,٥) مليون، وشكلت المواد الأفيونية (٨,١٪) من حالات الإدمان، تليها الميثامفيتامين/المنشطات (٧,١١٪) والكوكايين (٥٪) (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨). وقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمشكلة الإدمان نظراً لاستعمالها وارتباطها بالعديد من المشكلات الخطيرة والمدمرة، وينعكس هذا الاهتمام فيما تقوم به الدول على اختلاف أجهزتها من جهود سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي عن طريق التعاون الدولي في سبيل مواجهة هذه الظاهرة

خارج البلاد وهذا يسبب ضعف الاقتصاد الوطني ، هذا بالإضافة إلى ما تنفقه الدولة من مبالغ طائلة على مكافحة المخدرات والترويج للمخدرات مما يشكل عبئاً على الاقتصاد القومي. ولقد كانت المملكة العربية السعودية خلال العقود الثلاثة الأولى من تاريخها كدولة حديثة ذات سيادة خالية إلى حد بعيد من وجود مشكلة المخدرات ، حتى أن القنب والحشيش والأفيون وهما مخدران شائعان في العالم العربي لم يكونا شائعين في مجتمعات شبه الجزيرة العربية. ولكن ونظراً لاتساع مساحة المملكة وامتداد حدودها مع بلدان أخرى عديدة ، فقد استغلت المساحات الواسعة من الصحراء المفتوحة من جانب مهربي المخدرات. ويبدو أن تعاطي المخدرات قد بدأ في بعض مدن المملكة في بداية السبعينيات وازداد إلى حد بعيد في السنوات الأخيرة ، وأصبحت قضية مواجهته ومكافحته قضية وطنية تشمل جميع فئات المجتمع (العتيبي ، ١٤٢٦هـ).

ويشير (رطروط ، ٢٠٠٨م) إن المخدرات تعد واحدة من المشكلات الاجتماعية ، التي تهدد الأمن الاجتماعي للمجتمعات المنتشرة فيها ، لانعكاساتها السلبية على متعاطيها ومروجيها ، وأسرههم والمجتمع بأسره ، ومجتمعاتهم المحلية ؛ لأنهم يخرقون القواعد الدينية السماوية ، والقانونية الوضعية لمجتمعاتهم ، التي حرمت ، ومنعت المخدرات ، وهم بذلك يتمردوا على ثقافة مجتمعاتهم ، ويفتقدوا للقيم المجتمعية الناعمة لسلوكلهم. فضلاً عن كونهم يعجزون عن التوفيق بين غاياتهم غير المشروعة والوسائل المشروعة في مجتمعاتهم ، وهم بذلك يتصلون من مسؤوليتهم

والتصدي لها ، والذي يتخذ أشكالاً متعددة للمقاومة منها: "المكافحة الأمنية ، القانون ، الاتفاقيات الجدلية وهي ما يسمى بمكافحة العرض". ثم ما تتطلبه جهود الوقاية بأشكالها المختلفة ، ثم التوعية والعلاج سواء أكان هذا العلاج طبيياً أو نفسياً أو اجتماعياً وأخيراً إعادة تأهيل ثم إعادة استيعاب اجتماعي للمدمنين في المجتمع بعد شفائهم (عبد المولى ، ٢٠٠٦ : ١١٨).

وتؤكد بعض الدراسات مثل دراسة عبد المولى (٢٠٠٦ ، ١١٩) أن جريمة المخدرات لها تأثير كبير على سلوك أفراد المجتمع ، حيث أظهرت بعض الإحصاءات أن ثلث عدد حوادث الانتحار ومحاولات الانتحار ، تكون بين المدمنين والمدمنات للمخدرات ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت الدراسات أنه من بين (١٥-٥٠٪) من حوادث الانتحار تكون بسبب المخدرات ، وأن (٦٦٪) من الوفيات بسبب حوادث الطرق في أمريكا ناتجة عن تعاطي المخدرات. وفي هذا السياق أيضاً يؤكد خيال (١٩٩٥ ، ١٢٤) على أن (٥٨٪) من قضايا القتل العمد والتعدي على النفس والمال والوطن راجعة إلى المخدرات ، وبالإضافة إلى جرائم السرقة والنصب ، وقيام المدمن بالاشتراك في أعمال إجرامية كالبنغاء ، وترويج المخدرات مقابل حصوله على المخدر ، كما يمكن إرجاع معظم حوادث المرور إلى تعاطي المخدرات والمسكرات.

وإذا كان لمشكلة المخدرات تأثيراً سلبياً على الشباب ، فإن لها تأثيراً سلبياً أكبر على الاقتصاد الوطني يتمثل في فقدان الدولة للأيدي العاملة المنتجة من هؤلاء الشباب ، وتهريب المال بالعملة الصعبة

هؤلاء الوافدون معهم الكثير من المخدرات من مختلف الأنواع لاسيما تلك التي كانوا يتعاطونها في بلدانهم. وتعكس الإحصاءات تورط العمالة الوافدة في تهريب المخدرات، ومن الجدير بالذكر أن تزايد العمالة الوافدة من المتورطين في تهريب المخدرات وبيعها وترويجها وتعاطيها يأتي في الغالب من البلدان التي تعاني من مشكلات تهريب المخدرات والإدمان عليها كالهند وباكستان وإيران ولبنان وتايلندا. كما أن الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها بعض الوافدين الجدد قد تساهم في إتباعهم سلوكيات غير مقبولة. فمعظم الوافدين يجدون سكنهم الأول في الأماكن الفقيرة والمزدحمة التي لا تتوافر فيها الشروط الصحية المناسبة. وفي هذه الحالة يمكن أن يظهر الوافدون بعض الاختلاط في السلوكيات الفردية. ففي هذه البيئة قد تنتشر الممارسات الاجتماعية الخاطئة كتعاطي الكحول أو المخدرات. وتظهر بين الحين والحين ارتباطات بين الشباب السعودي والعمال الأجانب الذين يحاولون جذبهم إلى طرقهم المنحرفة. وهم ينجحون في بعض الأحيان مما يؤدي بهم في النهاية إلى الانغماس في الاتجار في المخدرات. والأطفال على وجه الخصوص تربة صالحة للخضوع لإغراءات المخدرات لاسيما عندما ترتبط بالإغراءات المادية، ويمكن أن يقوم غير السعوديين بانتهاك حرمتهم الشخصية بل واستغلالهم في توزيع المخدرات. كذلك فقد أسبغت التنمية الاقتصادية السعودية خيراتها على جميع المواطنين بل على العمال الأجانب أيضاً. ونتيجة لهذا الارتفاع في مستوى دخل الأفراد طبع الكثير من الأفراد بطابع

الاجتماعية كأفراد فاعلين. كما يجعلون من أنفسهم مصدراً لتعلم غيرهم سلوكيات الإدمان، عن طريق طرح ذاتهم كنماذج سلبية للتقليد، والمحاكاة. ويضرون بتمام صحتهم، وعافيتهم، التي قد يدفع تدهورها إلى موت بعضهم. إضافة إلى ذلك كله فإنهم يضغطون على موازنات دولهم، من باب الاستجابة لمشكلاتهم، المتمثلة بالتهريب، والمعالجة، وغيرهما من المشكلات الأخرى.

ظاهرة المخدرات في المجتمع العربي السعودي

يعزي الاهتمام في المملكة العربية السعودية بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة في المملكة لأسباب موضوعية أهمها: الحدود الواسعة للمملكة، وكبر حجم السكان الوافدين للعمل، وضخامة أعداد الحجاج والمعتمرين والزوار الذين تتشرف المملكة باستقبالهم وخدمتهم سنوياً، فضلاً عن أن فئة الشباب تمثل الفئة الغالبة في المجتمع السعودي، مع وجود الوفرة المادية في المملكة، لهذه الأسباب وغيرها أصبحت المملكة مستهدفة من قبل تجار المخدرات ومهربيها ومروجيها (الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ١٤٣٠هـ).

ولقد تعاضمت مشكلات تعاطي المخدرات والاتجار في المملكة من خلال ازدياد توافد العمالة الأجنبية والحجاج إلى المملكة لاسيما من آسيا. فقد أحدث هذا التدفق للعمالة من مختلف الثقافات والبلدان تغييراً في تركيبة السكان أثر بشكل سلبي على التوازن الاجتماعي. فالسلوك غير المنضبط كالترويج والإدمان من المشكلات المهمة المصاحبة للوافدين، حيث جلب

مثيل. حيث قفزت ظاهرة القبض على المستعملين خلال ثلاث سنوات من حجم (٢٣٦٩٠) شخص إلى (٣١٤٦٧) شخص وهي زيادة بلغت نسبتها ٣٢,٨٪ إذ من المفترض أن لا تبلغ في أعظم الاحتمالات أكثر من ١٥٪ في حال أننا افترضنا أن نسبة النمو السنوية هي ٥٪. بل وتعتبر نسبة زيادة خطيرة حتى على المستوى العالمي. وهذا يعني أن هناك عوامل مختلفة طارئة تزيد من خطر الوقوع في تعاطي المخدرات لدى شباب المجتمع السعودي.

٢- أظهر التقرير وجود تزايد كبير في أعداد المستعملين المقبوض عليهم على مدار السنوات ١٤٢٤ و ١٤٢٥ و ١٤٢٦ و ١٤٢٧ هـ. وهو ما سيحدث حالة من الطلب المتزايد على العلاج ويؤدي إلى بروز ظواهر عنف وتعطل عن العمل فضلا عن بروز ظواهر اجتماعية سلبية ترتبط بتعاطي المخدرات، وتصل ذروتها خلال عشر سنوات من بدء التعاطي. إذ يلحظ من إحصاءات هذه السنوات على مستوى أعداد الأشخاص، بروز تيار متزايد من التعاطي لم يسبق له مثيل. حيث قفزت ظاهرة القبض على المستعملين خلال ثلاث سنوات من حجم (٢٣٦٩٠) شخص إلى (٣١٤٦٧) شخص وهي زيادة بلغت نسبتها ٣٢,٨٪ إذ من المفترض أن لا تبلغ في أعظم الاحتمالات أكثر من ١٥٪ في حال أننا افترضنا أن نسبة النمو السنوية هي ٥٪. بل وتعتبر نسبة زيادة خطيرة حتى على المستوى العالمي. وهذا يعني أن هناك عوامل مختلفة طارئة تزيد من خطر الوقوع في تعاطي المخدرات لدى شباب المجتمع السعودي.

استهلاكي فانتشرت الزيادة في الإنفاق الشخصي، وأصبح الأفراد ينخرطون أكثر فأكثر في استغلال وسائل الترفيه والتسلية. كما مكنت وفرة المال الأفراد من تعاطي هذه السموم وشرائها مهما بلغت أثمانها، وكان هدف تجار ومهربي المخدرات إغراق هذا البلد بأنواع منتجات تجارتهم الخطرة (العتيبي، ١٤٢٦ هـ). ولقد كشف التقرير الإحصائي الأول (٢٠١٠م) الصادر عن الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات عن ظاهرة المخدرات في المجتمع العربي السعودي إلى تتبع تطورات الظاهرة على مدار الإثني عشر سنة الماضية (الفترة من ١٤١٩ هـ وحتى ١٤٣٠ هـ)، ورصد ما ارتبط بها من آثار على المستوى الجنائي من خلال تحليل قضايا الشرط المرتبطة بالمخدرات، وكذلك تحليل عمليات ضبط المخدرات على مستوى التهريب، وتحليل أعداد المراجعين والمنومين في مستشفيات المخصصة لعلاج الإدمان. وشمل إلى العديد من النتائج التي يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

١- أظهر التقرير وجود تزايد كبير في أعداد المستعملين المقبوض عليهم على مدار السنوات ١٤٢٤ و ١٤٢٥ و ١٤٢٦ و ١٤٢٧ هـ. وهو ما سيحدث حالة من الطلب المتزايد على العلاج ويؤدي إلى بروز ظواهر عنف وتعطل عن العمل فضلا عن بروز ظواهر اجتماعية سلبية ترتبط بتعاطي المخدرات، وتصل ذروتها خلال عشر سنوات من بدء التعاطي. إذ يلحظ من إحصاءات هذه السنوات على مستوى أعداد الأشخاص، بروز تيار متزايد من التعاطي لم يسبق له

مسوح اجتماعية كافية أو دراسات مسحية شاملة لكل مناطق المملكة العربية السعودية، تبين لنا المدى العمري الذي يبدأ فيه أفراد المجتمع بتعاطي المخدرات، كما تبقي هناك حاجة إلى معرفة العوامل المحلية التي تشكل حاجز حماية للشباب الصغار من تعاطي المخدرات أو حتى لا تنمو لديهم قابلية التعاطي وقبول سلوكيات التعاطي. صحيح أن هناك أبحاث جزئية مختلفة أجريت حول المخدرات محليا، ولكن العالم بات يتبع أسلوب متخصص في تركيزه على دراسة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، ويتمثل في دراسة العوامل التي تشكل مصدر خطر مبكر ومتأخر على الصغار والمراهقين وتجعلهم مهينين لتعاطي المخدرات، لكي يعمل على تصميم سياسات وبرامج مختلفة منها المبكر ومنها المتأخر، من أجل حماية متطورة للصغار والشباب وللمنع وصول خطر التعاطي لهم (اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، ١٤٣٢هـ).

وفيما يتعلق بانعكاسات ظاهرة المخدرات على تنمية المجتمع السعودي، فيمكن تفهمها في ضوء ما يتسبب فيه إدمان المخدرات من أضرار اجتماعية وصحية واقتصادية عديدة تشمل - على سبيل المثال - تبيد قوى الأفراد في المجتمع فيما لا طائل منه وإذابة جهودهم وإبداعاتهم في حالة من العدمية والهلوسة والضياع، وتشتت الأسرة وتخطيط بنيانها وكيانها بانفصال أحد الأبوين وانحراف الأبناء عن الطريق المستقيم، وجعل المجتمع غير قادر على الاعتماد على نفسه في تنمية موارده الاقتصادية من جهة استحالة تحمل عبئ ذلك من قبل الأفراد غير الأسوياء المرضى

٣- بناء على معدلات الاحتمال الإحصائي التي بنيت على حجم المضبوطين في قضايا المخدرات السنوي وعدد الداخلين الجدد في التعاطي وعدد المتعافين السنوي. بلغ حجم التعاطي المتوقع في المجتمع السعودي ٢٩٩٩٨٩ شخص خلال عام ١٤٣٠هـ، منهم حوالي ٨٪ أجنبي.

٤- يكلف التعاطي المجتمع السعودي ما لا يقل عن ٤٠ مليار ريال سنويا كحد أدنى. بينما الشراء اليومي للمخدرات يكلف المتعاطين حوالي ٢٥ مليون ريال يوميا.

٥- التكاليف السنوية المحتملة نتيجة لوجود التعاطي: يتوقع أن المجتمع يخسر سنويا ما يقارب حوالي ٤٠ مليار ريال سعودي بسبب مشكلة سلوك التعاطي الشائعة بين السعوديين وما تحدثه من تعطل للإنتاجية وما تؤدي إليه من مرض الإدمان ومتطلبات أخرى مصاحبه وما تحدثه من خسائر مختلفة. حيث يتوقع وجود ٢٩٩٩٨٩ متعاطي منتظم منهم ٢٧٧٩٢٨ متعاطي سعودي. ويوضح الجدول القادم طبيعة هذه التكاليف المتوقعة:

والأرقام الكبيرة الواردة بهذه التقرير تعطي إشارة قوية إلى العبء الإضافي التي تتحمله ميزانية الدولة لعلاج وتعافي المدمنين، إضافة إلى الأموال المحرمة المهذرة في الجلب والبيع من قبل عصابات المخدرات، والشراء من قبل المتعاطي. والهدر العام لاقتصاد الوطن.

ولكن يبقى من المهم الانتباه إلى ما أشارت إليه اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات - وعلى حسب علم الباحث -، من أنه وفي المجتمع السعودي لا توجد

إنزال عقوبة القتل على مرتكبها مما ترك أثر كبير على محترفي تلك الجرائم ودفع الكثيرين منهم إلى الإحجام عن ارتكابها، خوفاً من تطبيق تلك العقوبات عليه، فإن مجرد علم من يزمع ارتكاب جريمة من الجرائم بالعقوبة التي تطبق عليه في حالة ارتكابه لها يعتبر من أقوى الأسباب المانعة له من ارتكاب جريمته، فيحمي بذلك نفسه ويجنب مجتمعه آثار تلك الجريمة التي كان يخطط لارتكابها (العتيبي، ١٤٢٦هـ).

وتعد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية والموافق عليها من قبل مجلس الوزراء بتاريخ ١٢-١١-١٤٣٠هـ وقرار رقم (٣٣٢)، هي استجابة مبكرة من قبل المجتمع السعودي لمواجهة ظاهرة المخدرات وتطوراتها المحتملة لهدف حماية المجتمع من خطر المخدرات والمؤثرات العقلية، والسعي لإنقاص حجم الظاهرة وخفض مستويات الإدمان (اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، ١٤٣٢هـ).

وهذه الإستراتيجية الوطنية الشاملة تنطلق من المبادئ الثابتة التي تقوم عليها المملكة، ومن التجارب والمعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تنفق على وجوب مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والتضييق على مصادر انتشار تجارة المخدرات، وعلى أهمية الوقاية من المخدرات ومعالجة المدمنين والمتعاطين ومساعدتهم، وإعادة دمجهم في المجتمعات. وقد تضمنت هذه الإستراتيجية غايات عامة، ولكل منها أهداف خاصة وآليات للتنفيذ وهذه الغايات هي:

بهذا الداء، وتبديد موارد البلاد بسبب شراء الأفراد للمخدرات المرتفعة الثمن، كما أن مكافحة تعاطي المخدرات يكلف الدولة مبالغ طائلة كان من الأولى إنفاقها في مشاريع التنمية وإقامة المشروعات والمصانع الإنتاجية. وتمثل المخدرات عبئاً اقتصادياً شديداً على دخل الأسرة عندما ينفق رب الأسرة الجزء الأكبر من دخله عليها، ومن ثم لا يستطيع أفراد الأسرة الحصول على الاحتياجات الضرورية مما قد يتبعه اضطراب الأم والأبناء للبحث عن وسائل لتلبية هذه الاحتياجات حتى ولو كانت هذه الوسائل غير مشروعة (اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، ١٤٣٢هـ).

المملكة ومكافحة المخدرات

أن حكومة المملكة العربية السعودية قامت بمحاربة ومكافحة ظاهرة المخدرات بأنواعها، وقطع كل السبل التي تؤدي للتهرب والترويج والتعاطي حيث اتخذت الجهات المسؤولة كافة الإجراءات الكفيلة للحد من انتشار هذا الوباء الخطير بين المواطنين والمقيمين على حد سواء، وذلك انطلاقاً من تنافي هذا الداء مع شريعتنا الإسلامية. وقد صدر القرار السامي رقم (٤/ب/٩٦٦٦ وتاريخ ١٠/٧/١٤٠٧هـ) بتطبيق عقوبة القتل على مهربي المخدرات والمبني على فتوى مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، ليتماشى مع ما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من نصوص الشرع العام، وقواعده الكلية، وعليه فقد طبقت حكومة المملكة بكل جدية وحزم العقوبات الشرعية التي تعتبر تهريب وترويج المخدرات عملاً من أعمال الحراية ضد المجتمع، والتي توجب

ذلك من الناحية القانونية في ازدياد معدلات المخالفات والقضايا التي يرتكبونها نتيجة الاستغراق في السلوك المنحرف، الأمر الذي يتطلب مزيداً من إجراءات الشرطة والقضاء لمواجهة هذه المشكلة، كما يتمثل الجانب الاقتصادي في الخسائر التي تعود على المجتمع جراء فقدته لهذه العناصر البشرية التي كان من الممكن أن تساهم في عملية البناء والتنمية في المجتمع، حيث يعتبر المتعاطون خسارة على أنفسهم وعلى المجتمع من حيث أنهم قوى عاملة معطلة عن العمل والإنتاج يعيشون حالة على ذويهم وعلى المجتمع، وإن أنتجوا فإننتاجهم ضعيف لا يساعد على التقدم أو التنمية بل قد يكونون في مستقبل حياتهم عوامل هدم وتعويق لعملية الإنتاج. بل إن المخدرات من أكثر أسباب وقوع الجرائم في المجتمعات (النفيسة، ١٤٢٩هـ).

إن تعاطي المخدرات وإدمانها - لاسيما بين الشباب - تعتبر العقبة الكبرى أمام جهود التنمية، بسبب ما يفرزه الإدمان من أمراض اجتماعية وانحرافات، وكذلك ما يحدثه من آثار اقتصادية وصحية وسياسية سيئة، تعتبر معوقات لعملية التنمية. وعليه يصبح من المهم في هذا السياق عدم النظر لمشكلة إدمان المخدرات بوصفها مشكلة أمنية فحسب، بل هي مشكلة اجتماعية واقتصادية، وصحية ونفسية، ودينية وتربوية وثقافية، وبالتالي فهي تدخل في نطاق اهتمام معظم أجهزة الدولة ومؤسساتها، وبالتالي يجب أن يخطط لها مركزياً، وأن يتم علاجها في إطار خطة قومية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (أبو علي، ٢٠٠٣م).

الغاية الأولى: تحديد أنواع التعاطي في المملكة وخصائصه وأسبابه.

الغاية الثانية: جمع ودراسة الأنظمة والاتفاقيات وقرارات مجلس الوزراء والأوامر السامية، المتعلقة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

الغاية الثالثة: تطوير الخطط الوقائية.

الغاية الرابعة: تطوير الخطط والبرامج العلاجية الحالية.

الغاية الخامسة: تفعيل وتطوير خطط وبرامج

التأهيل وإعادة الدمج.

الغاية السادسة: تطوير وتفعيل التعاون الثنائي

والإقليمي والدولي لمكافحة المخدرات.

الغاية السابعة: تطوير وسائل مكافحة

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات

العقلية، (١٤٣٠هـ).

وفي ضوء ما سبق عرضه في هذه الدراسة نؤكد

على أن تعاطي المخدرات أو إدمانها يعتبر من الظواهر الاجتماعية التي تؤثر على بناء المجتمع وأفراده بما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية وصحية سيئة تنسحب على كل من الفرد والمجتمع. والمتعاطي إذا لم يتم علاجه فإنه عامل هدم في المجتمع ولن يكون عاملاً من عوامل زيادة الإنتاجية، بل إن المخدرات من أكثر أسباب وقوع الجرائم في المجتمعات. وتتضح خطورة هذه المشكلة في أثر سلوك المتعاطين أو المدمنين على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والقانونية في المجتمع الذي يعيشون فيه، حيث يتمثل

والتقاليد الخاصة بمجتمعنا العربي السعودي ، إضافة إلى ذلك تأثر بعض أفراد تلك العمالة بالقوانين والأعراف التي كانوا يخضعون لها في بلدانهم الأصلي ، والتي تتنافى مع أحكام الشريعة وأعرافنا المجتمعية ، حيث تبيح أمور محظورة تعاقب عليها التشريعات السعودية المستمدة من ديننا الإسلامي الحنيف ، فالبعض منهم يخالف الأنظمة والبعض الآخر يرتكب الجرائم كجرائم الاتجار بالمخدرات كجلبها أو تزويجها ، أو جرائم السرقة والقتل والجرائم الأخلاقية والتزوير . ولقد وصلت أعداد العمالة الوافدة خلال الحطة الخمسية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) التي شهدت أكثر منجزات التنمية ، واكتمال أكبر مشروعاتها ، وبداية تشغيلها . وقد بلغ معدل نمو العمالة الوافدة خلال تلك الحطة ١١,٧٪ بينما ازدادت العمالة السعودية بمعدل ٣,٧٪ وأصبحت العمالة السعودية تشكل حوالي ٤٠٪ بينما كانت في نهاية الحطة الخمسية الثانية تشكل حوالي ٤٩٪ ، ولأن تلك الفترة قد شهدت تزايداً ملحوظاً في دخول الأسر السعودية فقد ازداد بالتالي استخدام العمالة المنزلية خلالها أيضاً (عرب وآخرون ، ١٤٢٥هـ).

حجم العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية

تشير الإحصاءات أن عدد الوافدين إلى المملكة استمر في النمو ، حيث بلغ عددهم في عام ١٤٢٥ هـ (٦,٢٥٦,٣٢٣) مليون نسمة ينتمون إلى أكثر من ١٩٠ جنسية (مصلحة الإحصاءات العامة ١٤٢٥هـ). أما في العام ١٤٣١هـ فقد بلغ حجم العمالة الوافدة (٨,٤٢٩,٤٠١) مليون نسمة يشكلون ما نسبته ٣١٪ من جملة سكان المملكة العربية السعودية ، وهذه

ولكن بالرغم من جهود حكومة المملكة العربية السعودية الملموسة والتي تسعى جاهدة إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة المرضية الخطيرة من خلال إنشاء الأجهزة الأمنية المختصة وتدريب الكوادر البشرية الأمنية ، وتوقيع الاتفاقات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة سوء استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية ، إلا أن حجم الظاهرة في تزايد كل عام عن سابقه ، مما يوقع على كاهل المؤسسات الاجتماعية في المجتمع مسئولية مساعدة ومؤازرة الأجهزة الأمنية في المجتمع للتصدي لهذه الظاهرة الإجرامية (الرويس ، ١٤٢٩هـ).

اخور الثاني: ظاهرة العمالة الوافدة وانعكاساتها على التنمية في المجتمع السعودي

العمالة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية

لقد أدى التطور الاقتصادي السريع من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٣٩٠-١٤٣٢هـ) التوسع في مئات المشاريع والبرامج العملاقة ، وإلى الاستعانة بملايين من العمالة الوافدة على شكل جماعات وأفراد عن طريق التعاقد مع الشركات أو المؤسسات لغرض سد احتياجات المشروعات التنموية الضخمة التي قامت .

والعمالة الوافدة بالمملكة العربية السعودية تشكل في مجملها الأيدي العاملة الغير السعودية الذين قدموا إلى المملكة من كافة بلدان العالم العربية والإسلامية والأجنبية ، حيث يمثلون مجتمعاً متعدد الجنسيات والثقافات المتمثلة في العادات والقيم والمعتقدات والتقاليد التي تختلف عن المعتقدات والقيم والعادات

ويؤكد الزومان أن هناك ارتفاعاً في معدلات الجريمة لدى الوافدين إلى المملكة العربية السعودية حيث أنه خلال عام ١٤١٥هـ ارتفع عدد جرائمهم عنه في عام ١٤١٣هـ — من (١٠٠,٠٥٩) إلى (١٠٠,٠٧٣) (الزومان، ١٤٢٠: ٤).

للعديد من الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فقد لوحظ في السنوات الأخيرة ارتفاعاً في عدد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية حيث بلغ عدد المحكومين في عام ١٤٢٧هـ بلغ العدد (١٨,٠٥١) محكوماً، وفي عام ١٤٢٨هـ بلغ عدد مرتكبي الجرائم من الوافدين (١٨,٨٦٩)، أما في عام ١٤٢٩هـ فقد زاد عدد مرتكبي الجرائم ليصل إلى (٢٢,٠٢٩)، وفي عام ١٤٣٠هـ بلغ عدد مرتكبي الجرائم (٢٦,٢٩٤) جريمة (الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية للأعوام من ١٤٢٨ - ١٤٣٠هـ). وتناج الجدول رقم (١) تكشف حجم وتنوع الجرائم المرتكبة من العمالة الوافدة والتي تشكل الخطر الجنائي المتمثل في زيادة نسبة الجريمة مع وجود هذه العمالة التي تنسب لها، حتى أن البعض يرى أن الجرائم المنظمة أتت مع العمالة الأجنبية، كما هو الحال في القتل من أجل المال. ومن الأخطار تهرب العمالة من مغادرة البلاد بعد انتهاء عقودها، أو كونها غير متعلمة مما يسبب خطراً على المواطنين كما هو الحال بالنسبة للحوادث المرورية.

النسبة تعد خطيرة إذا هي تبلغ حوالي ثلث السكان المملكة، حيث يبلغ عدد الذكور من العمالة الوافدة (٥,٩٣٢,٩٧٤) مليون نسمة يمثلون ما نسبة ٧٠,٤٪ من جملة العمالة، أما الإناث فيبلغ عددهن (٢,٤٩٦,٤٢٧) مليون نسمة يمثلن ما نسبته ٢٩,٦ من جملة العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية (مصلحة الإحصاءات العامة ١٤٣١هـ).

أخطار العمالة الوافدة: تتمثل أخطار العمالة الوافدة في عدة نقاط أساسية منها

١ - حجم جرائم العمالة الوافدة ومعدلاتها

أشار كل من سعد الدين وعبد الفضيل إلى أن للعمالة الوافدة آثاراً سلبية فيما يتعلق بانتشار الجريمة والانحرافات الفردية، حيث تصطبغ العمالة الآسيوية معها أنماط إجرامية جديدة على المجتمعات الخليجية، كما أن بلدان الاستقبال تساعد على إيجاد أو تهيئة ظروف مشجعة لارتكاب الجريمة من قبل الوافدين، مما يوجد نمط يمكن أن يحاكيه المواطن خاصة من قبل الأشخاص الذين يشبهون العمالة الوافدة في أوضاعهم الاقتصادية أو الاجتماعية (سعد الدين وعبد الفضيل، ١٩٨٣: ١٤٨).

هناك العديد من الدراسات التي حاولت أن تربط بين وجود العمالة الوافدة بالمملكة وارتفاع معدلات الجريمة، فقد أشار الشايحي (١٩٨٥: ٩٣) إلى أنه في عام ١٩٧٧م بدأت معدلات الجريمة في الازدياد، بشكل كبير، ويمكن أن يعزى ذلك إلى السماح باستقدام العمالة الوافدة بأعداد كبيرة.

الجدول رقم (١). يوضح جرائم مرتكبي الجرائم من غير السعوديين في الفترة من ١٤٢٤-١٤٢٩هـ.

السنة	المخدرات	السرقه	القتل واعتداء على النفس	المسكرات	الرشوة والتزوير	حوادث السير والحقوق المدنية	جرائم أخلاقية
١٤٢٤هـ	٤٠٧٨	١٨٠١	٨٦٧	٧٢٣	٣١٥٨	٨١٨	١٦٠٠
١٤٢٥هـ	٤٩٨٦	٢١٦٠	٨٣٨	١١١٢	٣٩٨٣	٩٤٥	٢٤٨٣
١٤٢٦هـ	٢٣٣٦	٩٥٧	١٨٣	٥١٣	١٢٤٠	١٠١	٨٨٣
١٤٢٧هـ	٢٧٣٩	١٣٦٤	٢٣٧	٦٩٥	١١٥٨	١٤٩	١٤١٠
١٤٢٨هـ	٢٨٤٩	١٥٤٩	٢٩٩	٧٢٥	١٢٦٤	٢٨٢	١٨١٢
١٤٢٩هـ	٣٥٧٥	١٨٢٠	٤٥٠	٣٨٩	١٩٥١	٦٦٥	١٧٨١

الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية للأعوام من ١٤٢٤-١٤٢٩هـ.

٢- تحويلات العمالة الوافدة

بلدان الخليج العربي، فهناك نسبة تصل إلى (٧٢٪) من المربات والخدمات متزوجات أو سبق لهن الزواج، و(٦٤٪) منهن في سن الشباب، ونتيجة لطول غيابهن عن بلدانهن الأصلية يجعلهن عرضة للانحرافات السلوكية المتعددة (عبد الحميد، ٢٠٠١: ص ٢٤٠).

(ب) **الخطر الثقافي:** هذا الكم الهائل من العمالة الآسيوية جلب خليطاً ثقافياً متبايناً، قد يمتزج مع الإطار الثقافي المحلي مما قد يتسبب في تفكك ذلك الإطار أو إزالته أحياناً.

(ج) **الخطر الصحي:** هذا النمط من الخطر يتمثل في الخطر على الأفراد من حيث استيراد أنماط مرضية أتت مع العمالة الآسيوية، حيث أن هذه العمالة تعمل في المنازل والمطاعم.

إلا أن هناك كثيراً من التأثيرات السلبية المصاحبة للعمالة الوافدة ترتبت على الوجود المتزايد لهذه العمالة، مما يشكل خطورة بعيدة المدى على مسيرة التنمية والمستقبل الأمني والاستقرار الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى عدم التوازن في التركيب السكاني، والذي يترتب عليه خلل في العلاقات الاجتماعية وكذلك

تكتسب تحويلات العمالة الوافدة في دول الخليج بصفه عامة والمملكة بصفة خاصة، أهمية متزايدة بسبب تنامي هذه التحويلات من حيث المستوي، وما تحدته من تسربات ضخمة وبسبب تزايد الضغوط على اقتصاد دول الخليج الناتجة عن انخفاض مستويات الاستثمار مع استمرار الزيادة في إعداد السكان وارتفاع معدل الاستقدام، وتقلبات في أسواق النفط (الأمانة العامة لمجلس التعاون: ٢٠٠٤م).

ولقد بلغت تحويلات العمال الأجانب العاملين في دول الخليج مجتمعة أكثر من ٢٤ بليون دولار سنوياً، منها حوالي ٦٣٪ من المملكة العربية السعودية و١٥٪ من الإمارات العربية المتحدة، وتوزع ٢٢٪ على بقية دول الخليج الأخرى (إسماعيل، ٢٠١٠ م: ٣٨).

٣- أخطار العمالة الأجنبية على الأمن

(أ) **الخطر الاجتماعي:** تراكم عمالة آسيوية معظمها من الرجال العزاب الذين قد يتسببون في أنماط من الجرائم الأخلاقية. ويجدر بنا عدم التغاضي عن الآثار الاجتماعية السلبية للعمالة الوافدة، وبخاصة المربات والخدمات في

مستوياتها. كما أنها في الجانب الآخر تقوم بإصدار القرارات الموجهة للسيطرة على استقدام الأيدي العاملة الأجنبية ومما يخدم مصلحة توظيف العمالة الوطنية. وفي سبيل دعم هذه الجهود أنشئت الحكومة في عام ٢٠٠١م صندوقاً لتنمية الموارد البشرية نص نظامه "على أن يعمل باستقلالية عن مؤسسات وأجهزة القطاع العامة في نظامه ولوائحه". ويهدف هذا الصندوق إلى دعم وتمويل جهود تنمية القوى البشرية في سوق العمل السعودي كما يساهم بدعم عمليات توظيف السعوديين في مؤسسات وشركات القطاع الخاص عبر الوسائل المناسبة نص النظام على أحدها والمتمثلة في دعم رواتب من سيتم توظيفهم بالمشاركة في صاحب العمل وللعمالين الأولى من التحاقه بالعمل. ومن ثم فإن الساحة باتت مهياً للقيام بجهود تنمية القوى البشرية السعودية في كلا القطاعين العام والخاص، فالتحديات التي تواجهها المملكة على صعيد توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان وبالشكل الذي يوفر حياة كريمة للمواطن ويزيد من رفاهية المجتمع هو مهمة لا تقع على عاتق الدولة وحدها، ولا بد من تكاتف الجهود المخلصة من قبل جميع الأطراف (الحميدان، ١٤٢٣هـ). فمع استمرار الحاجة لخطط تنموية طموحة، تنشأ حاجة أساسية للاهتمام بتنمية القوى العاملة والتخطيط لتنمية بشرية شاملة وفاعلة في المملكة وذلك من أجل العمل على خلق قاعدة متينة وراسخة للبناء الاجتماعي السليم (غباش، ٢٠٠٢).

إن تحقيق التنمية كما يذهب (الحميد، ١٤٢٣هـ)، لم يعد يتوقف على ما يتوافر للبلد من عناصر الإنتاج،

الاحتياجات الأمنية، بالإضافة إلى تزايد قيمة التحويلات النقدية من المملكة العربية السعودية إلى الدول التي تستقدم منها العمالة الوافدة مما يؤثر في الاقتصاد الوطني للمملكة، ناهيك عن الاختلافات في الثقافات والمعتقدات والقيم والعادات والتقاليد بين المواطنين السعوديين وبين العمالة الوافدة والتي ساعدت على ظهور العديد من الأنماط الإجرامية الجديدة على المجتمع والتي أدت بدورها إلى ارتفاع معدلات الجريمة في مجتمعنا السعودي بشكل عام حيث أكدت العديد من الدراسات العلاقة الإرتباطية بين وجود العمالة الوافدة إلى المملكة وارتفاع معدلات الجريمة. وأوضحت دراسة الزومان (١٤٢٠هـ)، أن عدد الأنماط الإجرامية التي ارتكبتها العمالة الوافدة بمدينة الرياض على سبيل المثال بلغ (٤١) نمطاً، ترتبط كل مجموعة من الأنماط بإحدى الجرائم الأساسية وهي الجرائم الأخلاقية، وجرائم الأموال، وجرائم الاعتداء على النفس، وجرائم المخدرات والمسكرات والتزوير وغيرها.

ويفضي ما تقدم إلى ضرورة البحث عن بدائل للتقليل من الآثار السلبية المترتبة على الأعداد الضخمة للعمالة الوافدة على التنمية وازدهار الاقتصاد الوطني؛ حيث تبدو الساحة السعودية مهياً من ناحية المكونات الأساسية اللازمة لرعاية نشاط تنمية القوى البشرية. يضاف إلى ذلك الاهتمام المتزايد والملموس في تطوير وتنمية هذا العامل الهام في التنمية الاقتصادية من قبل القطاعين العام والخاص. ففي القطاع العام تضع الحكومة العامل البشري كأحد أهم أولوياتها في خططها التنموية وتقوم بجهود مستمرة لزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم والتدريب على مختلف

الخطيرة. وأكدت الدراسة أنه وإذا كان لمشكلة المخدرات تأثيراً سلبياً على الشباب، فإن لها تأثيراً سلبياً أكبر على الاقتصاد الوطني.

وبينت الدراسة أن الجهات المسئولة في المملكة قد اتخذت كافة الإجراءات الكفيلة للحد من انتشار الظاهرة. وتعد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية، استجابة مبكرة من قبل المجتمع السعودي لمواجهة ظاهرة المخدرات وتطوراتها المحتملة لهدف حماية المجتمع من خطر المخدرات والمؤثرات العقلية، والسعي لإنقاص حجم الظاهرة وخفض مستويات الإدمان. مع التوضيح بأنه وبالرغم من جهود حكومة المملكة العربية السعودية الملموسة والتي تسعى جاهدة إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة المرضية، إلا أن حجمها في تزايد مطرد، مما يوقع على كاهل المؤسسات الاجتماعية في المجتمع مسئولية مساعدة ومؤازرة الأجهزة الأمنية في المجتمع للتصدي لهذه الظاهرة الإجرامية.

وفيما يخص ظاهرة العمالة الوافدة كشفت الدراسة عن أن التطور الاقتصادي السريع من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد أدى إلى التوسع في مئات المشاريع والبرامج العملاقة، وإلى الاستعانة بملايين من العمالة الوافدة لغرض سد احتياجات المشروعات التنموية الضخمة التي قامت. إلا أن هناك كثيراً من التأثيرات السلبية المصاحبة للعمالة الوافدة ترتبت على الوجود المتزايد لهذه العمالة، مما يشكل خطورة بعيدة المدى على مسيرة التنمية والمستقبل الأمني والاستقرار الاجتماعي.

بل أيضاً على المستوى العلمي والمهارات الفنية للقوى العاملة التي تمكنها من استيعاب تطورات التقدم الحديث في الإنتاج وملاحقته. فقد ثبت أن التقدم المهاري والتقني الذي يعتمد على الجهد الإنساني في البحث العلمي والابتكار، والمبادرة إلى التطوير، والإبداع كان السبب في تزايد الإنتاجية، ومن ثم تمكين المجتمعات التي أتقنت هذا الجانب من امتلاك زمام المبادرة في تحقيق التنمية على أسس قويمة. فلا شك إن العمالة الوافدة قد أسهمت - ولا تزال - بدور كبير في النشاطات الاقتصادية المختلفة. ورغم أهمية هذا الدور فإن الوضع الطبيعي هو أن تكون مسيرة التنمية في المملكة معتمدة بقدر الإمكان على الأيدي الوطنية.

خاتمة

ناقشت هذه الدراسة انعكاسات الظواهر الاجتماعية والأمنية السلبية على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السعودي. وقد عالجت الدراسة موضوعها من خلال محورين رئيسيين؛ حيث تضمن المحور الأول إلقاء الضوء على ظاهرة المخدرات، وناقش المحور الثاني ظاهرة العمالة الوافدة، وبينت الدراسة انعكاسات كلا الظاهرتين على التنمية في المجتمع العربي السعودي.

وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن ظاهرة المخدرات وتعاطيها تعد إحدى المشكلات والظواهر الإجرامية التي زاد حجمها بشكل واضح خلال العقود القليلة. وقد تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة نظراً لاستعمالها وارتباطها بالعديد من المشكلات

٦- تقنين عمل العمالة الوافدة ووضع ضوابط أمنية مشددة لتقليل الجرائم والمشاركة في الحلل الذي يحدث نتيجة كثافة الأعداد وعدم مراقبتها.

٧- الإسهام الفعلي في عمل تقييم دائم لما تقوم بها تلك العمالة الوافدة من تصرفات لسرعة الحد منها وعدم انتشارها.

٨- تكليف الجامعات والمعاهد الدراسية بإجراء بحوث علمية تعمل على إيجاد حلول للحد من انتشار تلك المشاكل الناجمة عن العمالة والمخدرات وترويجها.

المراجع

أبوزنط، ماجدة وغنيم، عثمان (٢٠٠٦م)، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، دراسة منشورة (في): مجلة المنارة، المجلد (١٢)، العدد (١).

أبو علي، وفقهي حامد (٢٠٠٣م)، ظاهرة تعاطي المخدرات: الأسباب - الآثار - العلاج، إدارة الثقافة الإسلامية، قطاع الشؤون الثقافية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (١٤٣٠هـ): منشورة (في): npdc.ksu.edu.sa/up/strategy.doc

الأمم المتحدة (٢٦ يونيو ٢٠٠٨م)، رسالة من الأمن العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

البشر، خالد بن سعود (١٤٢٥هـ)، الأمن مسؤولية الجميع نموذج تطبيقي، ورقة عمل مقدمة لندوة

التوصيات

١- الوقاية وبناء الحصانة الذاتية والمجتمعية هو أفضل إستراتيجية لمواجهة المخدرات على المدى البعيد.

٢- الاهتمام بالتربية الأمنية حول المخدرات فهي تسهم في إبراز معلومات حقيقية ومتوازنة عنها والتعريف بمضارها، وكذلك ترغيب المراهقين والشباب في الامتناع والمقاومة وعدم الخضوع لقوى الضلال، وكذلك تسهم في بناء قدراتهم الفكرية والاجتماعية والسلوكية وتعزيزها، وتنمية ثقتهم بأنفسهم.

٣- الحاجة لعمل مسوح اجتماعية كافية أو دراسات مسحية شاملة لكل مناطق المملكة العربية السعودية، تبين لنا المدى العمري الذي يبدأ فيه أفراد المجتمع بتعاطي المخدرات، ومعرفة العوامل المحلية التي تشكل حاجز حماية للشباب الصغار من تعاطي المخدرات أو حتى لا تنمو لديهم قابلية التعاطي وقبول سلوكيات التعاطي.

٤- أن المخدرات ليست مشكلة أمنية اجتماعية بل أنها أيضا اقتصادية وصحية ونفسية ودينية وتربوية وثقافية وبالتالي فهي تدخل في نطاق اهتمام معظم أجهزة الدولة ومؤسساتها وبالتالي يجب أن يخطط لها مركزياً، وأن يتم علاجها في إطار خطة قومية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥- ضرورة البحث عن بدائل للتقليل من الآثار السلبية المترتبة على الأعداد الضخمة للعمالة الوافدة على التنمية وازدهار الاقتصاد الوطني.

مدينة الرياض، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. الزومان، عثمان بن عبد الله، (١٤٢٠هـ)، أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد الدراسات العليا. قسم العلوم الاجتماعية. الرياض: جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية.

سعد الدين، إبراهيم ومحمود عبد الفضيل، (١٩٨٣م)، انتقال العمالة العربية والمشاكل والآثار، السياسات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عارف، نصر (د.ت)، مفهوم التنمية، منشور (في): www.majalisna.com

عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠١م)، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية. عبد المولى، سيد شوريجي (٢٠٠٦م)، مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض العتيبي، محمد محسن بن حويد (١٤٢٦هـ)، دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عثمان، إبراهيم (٢٠٠٧م)، مقدمة في علم الاجتماع، ط ٤، عمان: دار الشروق.

المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من ٢/٢١ حتى ٢/٢٤ من عام ١٤٢٥هـ. الحميد، عبد الواحد بن خالد (١٤٢٣هـ)، سياسات العمل والسعودة وتحديات القرن الواحد والعشرين، (في): ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، الفترة من ١٣-١٧/٨/١٤٢٣هـ الموافق ١٩-٢٣/١٠/٢٠٢٠م.

الحميدان، أحمد بن صالح (١٤٢٣هـ)، التدريب وتنمية المهارات، (في): ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، الفترة من ١٣-١٧/٨/١٤٢٣هـ الموافق ١٩-٢٣/١٠/٢٠٢٠م.

خيال، وجيه محمد (١٩٩٥م)، صور للجرائم الاقتصادية في النظام الجنائي السعودي، مجلة الأمن، وزارة الداخلية، الرياض، العدد ٨، ١٩٩٥م، ص: ٤٦-٥٨.

رطروط، فواز (٢٠٠٨م)، المخدرات وعلاقتها بالفقر والبطالة في الأردن كما يظهر من مصادرها المرجعية وبعض خصائص أصحاب قضاياها الذين تعاملت معهم وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التنمية الاجتماعية، المملكة الأردنية الهاشمية، <http://www.mosd.gov.jo>.

الرويس، فيصل بن عبد الله (١٤٢٩هـ)، الضبط الذاتي وعلاقته بتعاطي المخدرات: دراسة تطبيقية للنظرية العامة في الجريمة على متعاطي المخدرات في

مجلس التعاون لدول الخليج العربي، (٢٠٠٤م)،
تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون،
الرياض: الأمانة العامة بمجلس التعاون.

مصلحة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي
السنوي (١٤٢٥هـ) و(١٤٣١هـ)، الرياض.

النفيسة، عبد الرحمن بن عبد العزيز (١٤٢٩هـ)،
اتجاهات الشباب نحو تعاطي المخدرات، دراسة
تطبيقية على طلاب ومعلمي المرحلة الثانوية
والمتوسطة بمحافظة المجمعة، رسالة ماجستير غير
منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية
الآداب، جامعة الملك سعود.

الهوري، عادل مختار وآخرون (١٩٩٨م)، قضايا
التغير والتنمية الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة
الجامعية.

وزارة الداخلية، الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة
الداخلية من عام ١٤٢٤-١٤٣١هـ، الرياض.

Al - Shaygi Hameed (1985) Foreign worker and
crime in Saudi Arabia unpublished M.A Thesis.
Iowa state University, Ames U.S.A.

عرب، عاصم بن طاهر وآخرون (١٤٢٥هـ)، تقييم
حاجة المملكة للعمالة الوافدة، الإدارة العامة
لبرامج المنح، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم
والتقنية، المملكة العربية السعودية.

غباش، موزة (٢٠٠٢)، الأثار والانعكاسات
الاجتماعية للعمولة محلياً ودولياً، ورقة عمل (في):
برنامج الدورة الثانية عشر للمائدة المستديرة
لأساتذة الجامعات داخل الوطن العربي وخارجه
تحت عنوان: "الحضارات: صدام أو حوار"، ٢٣-
٢٨ يوليو ٢٠٠٢ - ليبيا.

اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات (NCNC)
(١٤٣٢هـ)، النموذج الهيكلي لخطة ومعايير
المواجهة مع ظاهرة المخدرات،
<http://www.ncnc.org.sa>.

اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات (NCNC) (١٤٣٢هـ)،
حجم مشكلة المخدرات في المملكة أهم أنواع
المخدرات المتداولة، <http://www.ncnc.org.sa>

اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات (NCNC)
(١٤٣٢هـ)، كيف تنتشر ظاهرة المخدرات في
المجتمع؟، <http://www.ncnc.org.sa>.

Negative Social and security phenomena and their impacts on development: Drug and Migrants Labor force as an example

Saleh R . ALRemaih

Professor sociology College of Arts, King Saud university

(Received 28/10/1432h Accepted for publication 20/5/1433h)

Abstract. This study sought to discuss the implications of negative social and security phenomena on the development process in Saudi society by addressing specific two phenomena in this respect: drugs migrant labor force. The choice of these phenomena is due to the fact that they have the same nature of negative consequences, particularly with regard to the development process and the influence on the national economy from various aspects.